

# جباية الشام

في الاسلام

٢

و كذلك كانت سيرة العباسيين بعد فقد اخذ المنصور اموال الناس حتى ماترك عند احد فضلاً وكان مبلغ ما اخذهم ثمانمائة الف الف درهم و عدل ابو جعفر المنصور ارض الغرطة غرطة دمشق فجعل كل ثلاثين مداً بدينار بالقاسمي وكان اداء الناس على ذلك . وكان الخلفاء من بني العباس يعمدون الى ابطال الرسوم عندما يتجلى لهم ضررها ولا يقطعون امراً بدون اخذ آراء جلة الفقهاء في عصرهم فقد امر المعتضد سنة ٢٨٣ بالكتابة الى جميع البلدان ان يرد الفاضل من سهام المواريث الى ذوي الارحام وابطل ديوان المواريث . وخلف المعتضد هذا في بيوت الاموال تسعة آلاف الف دينار ومن الورق الف الف درهم . ومن خلف هذه القناطير المقنطرة من الذهب لا بد له ان يظلم امته وان لا يصرف اموالها في وجوه مصالحها وقد كنت ترى في أيام العباسيين عدلاً شاملاً لا مثيل له حيناً وتجد ظمناً شائناً في دور آخر فعهد الرشيد والمأمون والمهدي والظاهر والمتوكل كان عجباً في العدل وانتظام الجباية فالمهدي مثلاً افتتح امره بالنظر في المظالم وبسط يده في العطاء فاذهب جميع ما خلفه المنصور وهو ستائة الف الف درهم واربعة عشر الف الف دينار سوى ما جباها في ايامه والمأمون العباسي اقام سنة بدمشق (٢١٤) لمساحة اراضي الشام واجتلب لتعديله مساح العراق والاهواز والري والمهدي اول من نقل الخراج الى المقاسمة<sup>(١)</sup> وكان السلطان يأخذ عن الغلات خراجاً مقرراً ولا يقاسم وجعل الخراج على النخل والشجر . واعاد الظاهر بامر الله سنة ٦٢٢ سيرة العمرين قال ابن الاثير فلو قيل انه لم يل الخلافة بعد عمر بن عبد العزيز مثله لكان القائل صادقاً فانه عاد من الاموال المغصوبة في ايام ابيه شيئاً كثيراً واطلق المكوس في البلاد جميعها وامر باعادة الخراج القديم وان يسقط جميع ما جدهه ابوه وكان كثيراً لا يحصى وفي ايام ابيه

(١) تاريخ الوزراء للصافي .

خربت العراق وتفارق اهله في البلاد .

خربت العراق وما اليها من الامصار والاقطار للشدة في تقاضي الجباية والتفنن في الضرائب وعدم اطرادها على وتيرة واحدة . كتب<sup>(١)</sup> علي بن عيسى الى عامل ديار ربيعة وقد ورد الحضرة قوم من اهلها يتظلمون من حيف لحقهم في معاملاتهم: وبسم الله الرحمن الرحيم . في علمك اكرمك الله بما امر الله به من العدل والاحسان ونهى عنه من الجور والعدوان وعاقب به الظالمين في سالف الازمان غني لك عن التنبيه والتوقيف والوعظ والتخويف وفيما رسمته لك مشافهة ومكاتبه في انكار الظلم وازالته واظهار العدل وافاضته كفاية وبلاغ . وقد ورد الحضرة اكرمك الله جماعة من وجوه التناء والمزارعين بديار ربيعة متظلمين بما عوملوا به في سني ثلث عشرة وثلثائة من اكراههم على تضمين غلات يادرم بالحزر والتقدير والزمامم حتى الاغشار

في ضياعهم على التربيع واستخراج الخراج منهم على اوفر عبوة قبل ادراك غلاتهم

وثارهم واكراه وجوهم وتجارهم على ابتياع الغلات السلطانية باسعار مسرفة مجحفة

فاقلقني ما فاضوا فيه من الشكوى وآلني ما انتهوا الى وضعه من عظيم البلوى ووحدته مع قبح ذكوره وعظيم وزره عائدأ بخواب الضياع ونقصان الارتفاع فينبغي اكرمك الله ان تجري سائر رعيته على المعاملات القديمة وتحملهم على الرسوم السليمة حتى يعودوا الى افضل حال عهدوها واجمل سيرة حمدوها وتزيل السنن الجائرة وتبطلها وتقطع اسبابها وتحسمها وتكتب الي بما يكون منك في ذلك فاني على اهتمام به ومراعاة له ان شاء الله .

ولو رجعت الى كتب التاريخ والسير لرأيت شيئاً كثيراً من هذا القبيل وفي الكتاب الذي كتبه الامام ابو يوسف صاحب الامام ابي حنيفة الى الخليفة هرون الرشيد صورة لطيفة من تल्प العلماء في نصح الملوك والخلفاء . و كتابه دستور في الجباية تستدل به على ترقى العقول في عصره . وما خلا عصر من علماء ينعون على العمال اعمالهم وتجانفهم عن طرق الحق في معاملة الامة وقلماء كانت المواعظ تفعل الا في المستعدين للخير من الخلفاء فمن دونهم . ذكر وان الرشيد اخذ العمال<sup>(٢)</sup> والتناء والدهاقين واصحاب الضياع والمبتاعين للغلات والمقبلين وكان عليهم اموال مجتمعة

( ١ ) تاريخ الوزراء للصائى . ( ٢ ) تاريخ يعقوبي .

فظولوا بصنوف من العذاب فرأى الفضل بن عياض الناس يعذبون في الحراج فقال ارفعوا عنهم اني سمعت رسول الله يقول من عذب الناس في الدنيا عذبه الله يوم القيامة فامر الرشيد بان يرفع العذاب عن الناس فارفع العذاب من تلك السنة . وكان وقع مثل ذلك في اوائل دولة الامويين بالشام واخذ جباية الجزية يعذبون بعض اهل الذمة ويجعلونهم في الشمس ساعات عقوبة لهم فنهى عن ذلك احد الفقهاء العارفين وبطل تعذيب المكلفين من ذاك اليوم .

زاد الاجحاف بمحقوق الرعية لما توزع ملوك الطوائف البلاد واخذ كل ملك او امير يستولي على اقليم صغير من الارض ويجنف على الناس في الجباية ويسمي نفسه ملكاً من ذلك بنو حمدان<sup>(١)</sup> في حلب وما اليها فانهم كانوا على جانب من البطش والظلم وان مدحهم الشعراء وقامت للدب في ايامهم دولة فقد لجوا في الظلم والاستئثار بالاموال وكانت فتنتهم مع الروم لا تتقطع فاستأثر القضاء بهلاك العباد وخراب البلاد على ايدي المدافعين والمهاجمين . ففي خلافة الرضي سنة ٣٢٤ بطلت الدواوين والوزارة فكان كل من تولى امرة الامراء<sup>(٢)</sup> تحمل اليه الاموال فيتصرف فيها جميعاً كما يريد ويطلق للخليفة ما يريد وبطلت بيوت الاموال وكانت الشام اذ ذاك في يد محمد بن طغج . وبينما كانت الشام تدافع القرامطة وتشتغل بفتن بني حمدان لتقع في ايدي الاخشيدية اصحاب مصر كانت بغداد في شغب وتعيب واذا كانت هي العاصمة فاحر بالاطراف ان تكون اسوأ حالاً فقد شغب الجند سنة ٣٣٤ على معز الدولة ابن بويه فضمن لهم ايصال ارزاقهم في مدة ذكرها لهم فاضطروا الى ضبط الناس واخذ الاموال من غير وجوهها واقطع قواده واصحاب القرى جميعها التي للسلطان واصحاب الاملاك فبطل لذلك اكثر الدواوين وزالت ايدي العمال وكانت البلاد قد خربت من الاختلاف والغلاء والنهب فاخذ القواد القرى العامرة وزادت عمارتها معهم وتوفر دخلها بسبب الجاه فلم يمكن معز الدولة العود عليهم بذلك واما الاتباع فان الذي اخذوه ازداد خراباً فردوه وطلبوا العوض عنه فعرضوا وترك الاجناد والاهتمام بمسارب القرى وتسوية طرقها فهلكت وبطل الكثير منها واخذ غلمان المقطعين في ظلم الفلاح وتحصيل العاجل فكان احدهم اذا عجز الحاصل تمه بمصادرة القائمين على الاراضي .

وهكذا اختلت احوال المملكة العربية وطرق الجباية فيما الما نال الناس من  
المغارم والمظالم والحكومات لا تعرف واجبها ولا تدري ان الجباية في الدولة اجرة الحماية  
ولذلك تأفف ابو العلاء المعري في النصف الاول من المئة الخامسة من ملوك عصره فقال:

وارى ملوكاً لا تحوط رعية      فعلام تؤخذ جزية ومكوس  
وقال : عجم وعرب دائلوث وكلنا      في الظلم اهل تشابه وجناس  
وقال : ارى امراء الناس يسون شرهم      اذا خطفوا خطف البزاة للوامع  
وفي كل مصر حسا كم ففوق      وطاغ مجابي في اخس المطامع  
وقال ايضاً: يقولون في المصر العدول وانما      حقيقة ما قالوا العدول عن الحق  
ولست بمختار لقومي كونهم      قضاة ولا رضع الشهادة في رق  
وقال : بكل ارض امير سوء      يضرب للناس شر سكة  
وقال : ان العراق وان الشام مذممن      صفوان ما بها للملك سلطان  
ساس الانام شياطين مسلطة      في كل مصر من الوالين شيطان  
من ليس بجفل خص الناس كلهم      ان بات يشرب خمرأ وهو مبطان  
وقال : وجدت غنائم الاسلام نهياً      لا صحاب المعازف والملاهي  
وقال : مل المقام فكم اعاشر امة      اموت بغير صلاحها امراؤها  
ظلموا الرعية واستباحوا كيدها      فعدوا ناصحها وهم اجراؤها  
ومن قوله: فشان ملوكهم عزف وتزف      واصحاب الامور جباة خراج  
وهم زعيمهم لانهاب مال      حرام النهب او إحلال فوج

وبعد فقد استقر خراج فلسطين على عهد معاوية على اربعمائة وخمسين الف  
دينار واستقر خراج الاردن على مائة وثمانين الف دينار وخراج دمشق على اربعمائة  
الف وخمسين الف دينار وخراج جند حمص على ثلثمائة وخمسين الف دينار وخراج  
قنسرين والعواصم على اربعمائة الف وخمسين الف دينار وفعل معاوية بالشام والجزيرة  
واليمن مثل ما فعل بالعراق من استصفاه ما كان للملوك من الضياع وتصيرها لنفسه  
خالصة واقطعها اهل بيته وخاصته وهو اول من كانت له الصواني في جميع البلاد.  
قال البلاذري (١) كانت وظيفة الاردن التي اقطعها معاوية مائة الف وثمانين الف

دينار ووظيفة فلسطين ثمانمائة الف وخمسين ألف دينار ووظيفة دمشق اربعمائة الف دينار ووظيفة حمص مع قنسرين والكور التي كانت تدعى بالعواصم ثمانمائة الف دينار ويقال سبعمائة الف دينار . وكان ارتفاع الشام سنة ٢٠٤ هـ وهي اول سنة وجد حسابها في الدواوين بالحضرة لان الدواوين احرقت في الفتنة فتنة الامين على مارواه قدسة - ثلثمائة الف وستين الف دينار ارتفاع قنسرين والعواصم وارتفاع جند حمص مائتي الف وثمانية عشر الف دينار وارتفاع جند دمشق مائة الف وعشرة آلاف دينار وارتفاع جند الاردن مائة الف وتسعة آلاف دينار وارتفاع جند فلسطين مائتي الف وتسعة وخمسين الف دينار .

قال اليعقوبي<sup>(١)</sup> ان خراج دمشق سوى الضياع يبلغ ثلثمائة الف دينار وخراج جند الاردن يبلغ سوى الضياع مائة الف دينار ويبلغ خراج جند فلسطين مع ما صدر في الضياع ثلثمائة الف دينار وخراج حمص سوى الضياع ايضاً مائتي الف وعشرين الف دينار . وكان خراج الاردن زمن عبد الملك بن مروان مائة وثمانين الف دينار وكان خراج قنسرين على عهد المأمون اربعمائة الف دينار ومن الزيت الف حمل وخراج دمشق اربعمائة الف دينار وعشرين الف دينار وخراج الاردن سبعة وتسعين الف دينار وخراج فلسطين ثلثمائة الف دينار وعشرة آلاف دينار ومن الزيت ثلثمائة الف رطل .

ولما تغلب الموالي من الاتراك وتناثر سلك الخلافة وبقيت الدولة العباسية في الترف وقوي عامل كل جهة على مايليه كثرت النفقات وقلت المجاني بتغلب الولاة على الاطراف قال المقدسي<sup>(٢)</sup> كانت الضرائب ثقيلة على قنسرين والعواصم زمن سيف الدولة بن حمدان فكان خراج هذا الاقليم ثلثمائة الف وستين الف دينار وعلى الاردن مائة الف وسبعون الف دينار وعلى فلسطين مائة الف وتسعة وخمسون الف دينار وعلى دمشق اربعمائة الف ونيق .

وانت ترى ان الجباية في الشام كانت تختلف باختلاف العصور والادوار والتقلبات الجوية ومن الاراضي الحراجية والعشرية التي تدفع العشر لانها بما فتحه المسلمون عنوة قال أبو يوسف كل ارض اقتطعها الامام بما فتحت عنوة ففيها الحراج

(١) تاريخ اليعقوبي (٢) احسن التقاسيم في معرفة الاقاليم .

الا ان يصيرها الامام عشيرة والشام في ذلك ك مصر والعراق ولانها كلها فتحت  
عنة وفي التارخانية ان السلطان اذا دفع اراضي لا مالك لها وهي التي تسمى  
الاراضي المملكة الى قوم ليعطوا الحراج جاز وطريق الجواز أحد شيئين اما  
اقامتهم مقام الملاك في الزراعة واعطاء الحراج او الاجارة بقدر الحراج ويكون  
المأخوذ منهم خراجاً في حق الامام اجرة في حقهم وقال ابن عابدين ومن هذا  
القبيل الاراضي المصرية والشامية ويؤخذ من هذا انه لا عشر على المزارعين في  
بلادنا اذا كانت اراضيهم غير مملوكة لهم لان ما يأخذه منهم نائب السلطان وهو  
المسمى بالزعيم او التجاري ان كان عشراً فلا شيء عليهم غيره وان كان خراجاً فكذلك.  
ولم تكثر الاقطاعات الا في القرون الوسطى قال المقرئزي وكانت عادة  
الخلفاء من بني أمية وبني العباس والفاطميين من لدن امير المؤمنين عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه ان تجبى اموال الحراج ثم تفروق من الديوان في الامراء والعمال  
والاجناد على قدر رتبهم وبحسب مقاديرهم وكان يقال لذلك في صدر الاسلام العطاء  
وما زال الامر على ذلك الى ان كانت دولة العجم فخير هذا الرسم وفوقت  
الاراضي اقطاعات على الجند واول من عرف انه فرق الاقطاعات على الجند نظام  
الملك وزير السلجوقيين وذلك ان مملكته اتسعت فرأى ان يـلم الى كل مقطع  
قرية او اكثر او اقل على قدر اقطاعه فعمرت البلاد وكثرت الغلات واقتدى بفعله  
من جاء بعده من الملوك من أعوام بضع وثمانين وأربعمائة الى اوائل القرن التاسع.  
وكانت اقطاعات الشام اقل من اقطاعات مصر في القرن الثامن والتاسع وليس  
في الشام من يبلغ شأواً اكبر الامراء المقدمين بالديار المصرية الا نائب الشام فانه  
يقاربه في ذلك ولخاصة الامراء المقدمين انواع من الانعامات ما عدا المقررات  
من المشاهرات والاكل والعليق والكساوي كالعقار والابنية الضخمة التي ربما  
انفق على بعضها فوق مائة الف دينار. قال التاج السبكي المتوفى سنة ٧٧١ : ومن  
قبائح ديوان الجيش الزامهم الفلاحين بالاقطاعات بالفلاحة والفلاح حول لا يد لآدمي  
عليه وهو امير نفسه وقد جرت عادة الشام بان من نزع من دون ثلاث سنين يلزم ويعاد  
الى القرية قهر أو يلزم بشد الفلاحة والحال في غير الشام اشد منه فيما وكل ذلك لا يحل اعتماده

والبلاد تعمر بدون ذلك بل انما تخرب بذلك لانهم يضيقون على الناس .  
وما عدا الاراضي التي كان الملوك يوغرونها اي التي يدفع عنها اربابها قدراً من  
المال مرة واحدة فتعفى من الخراج وما خلا الاقطاعات التي يستأثر بها اصحابها من  
ارباب الدولة ولا يؤدون عنها خراجاً وعدا ضياع كثيرة تعفى من الضرائب وعدا  
الصوافي واحدها صافية وهي ما يستخلصه السلطان لحاصته او هي الاملاك والاراضي  
التي جلا عنها اهلها او ماتوا ولا وارث لها - ما عدا هذا كان هناك نوع من الاراضي  
يسمى الجاة اي يلجأ صاحب الارض الى بعض الكبراء فيسجل ضيعته باسمه تعزراً  
به من عمال الخراج حتى لا يجوروا عليه فتصبح الضيعة مع الزمن ملكاً لذاك الكبير .  
قال ابن ابي الحديد<sup>(١)</sup> ان من اهل الخراج من يلجئ بعض ارضه وضياعه الى  
خاصة الملك وبطانته لاحد اميرين اما الامتناع من جور العمال وظلم الولاة وتلك  
منزلة يظهر بها سوء اثر العمال وضعف الملك واخلاله بما تحت يده واما للدفاع عما  
يلزمهم من الحق والتيسير له وهذه خلة تفسد بها آداب الرعية وينتقص بها اموال  
الملك وكان العادلون من الملوك يعاقبون المتاجرين والملاجأ اليهم ولكن الناس  
يلجئون املاكهم عند ارباب الصولة وهم من مرة خربت سورية او صقع كبير من  
اصقاعها بظلم ظالم من عمالها . ذكروا ان الخليفة الحاكم اعفى ولاية حلب من  
الخراج سنة ٤٠٧ لانها كانت ضعفت بالفتن المتواصلة . وبالغ الامير حصن الدولة  
معلى بن حيدرة بن منزو الكتامي الذي ولي دمشق سنة ٤٦١ في المصادر  
وارتكاب المظالم فلم يلق اهل البلد من التعجرف والظلم والعسف بعد جيش ابن  
الصمصامة في ولايته ما لقيه من ظلمه وسوء فعله فخربت اعمال دمشق وجلا عنها  
اهلها ونجات الاماكن من قاطنيتها والغوطة من فلاحيتها .  
والغالب ان المكوس والضرائب كثرت او اخر حكم العباسيين والعباسيين في  
الشام فاسقطها صلاح الدين يوسف بن ايوب جملة مثل مكس مكة وعوض اميرها  
بجلاب غلة تحمل اليه كل سنة وتعين ضياع موقوفة عليها بالديار المصرية . قال ابن  
ابي طي : ان الذي اسقطه السلطان صلاح الدين سامح به لعدة سنين آخرها سنة  
اربع وستين وخمسمائة مبلغه عن نيف الف دينار والفي الف اردب سامح

(١) شرح نهج البلاغة .

بذلك وابطله من الدواوين واسقطه من المعاملين و كذلك فعل اخوه ابو بكر ابن ايوب فانه ابطل كثيراً من المظالم والمكوس وطهر بلاده من الفواحش والخمر والقمار وكان الحاصل من ذلك بدمشق خصوصاً مائة الف دينار الا ان المكوس عادت فاحدثت . فقد ذكر المؤرخون ان فخر الدين بن عساكر انكر على الملك المعظم تضمين المكوس والخمر فعاقبه بأن انتزع منه المدرسة النقبوية والصلاحية . ولما دخل صلاح الدين دمشق سنة ٥٧٠ ازال المكوس وكانت الولاية في اهلها قد ساءت وامرقت واليد المتعدية قد امتدت الى اموالهم واجحقت . وكذلك كانت من قبل سيرة نور الدين محمود بن زنكي فانه منع ما كان يؤخذ من دمشق من المغارم بدار البطيخ وسوق الغنم والكيالة وغيرها وكان ينهى اصحابه عن اقتناء الاملاك ويقول مهيا كانت البلاد لنا فاي حاجة لكم الى الاملاك فان الاقطاعات تعني عنها وان خرجت البلاد من ايدينا فان الاملاك تذهب معها ومنى صارت الاملاك لاصحاب السلطان ظلموا الرعية وتعدوا عليهم وغصبوهم املاكهم قال ابو يعلى (١) تجمع قوم من السفهاء العوام وعزموا على التحريض لنور الدين على اعادة ما كان ابطل وسامع به اهل دمشق من رسوم البطيخ وعرصة البقل والاثار وصانهم من اعنات شرار الضمان وصوالة الاجناد وكرروا لسخف عقولهم الخطاب وضمنوا القيام بعشرة آلاف دينار بيض وكتبوا بذلك حتى اجبوا الى ما راموا وشرعوا في فرضها على ارباب الاملاك من المقدمين والاعيان والرعايا فما اهتموا الى صواب ولا نصح لهم قصد في خطاب ولا جواب وعسفوا الناس بجهلهم بحيث تألموا واكثروا الضجيج والاستغاثة الى نور الدين فصرف همه الى النظر في هذا الامر فتجت له السعادة وابتار العدل في الرعية الى اعادة ما كان عليه فامر باعادة الرسوم المعتادة الى ما كانت من اماتها وتعفية اثر ضمانها وازاف الى ذلك تبرعاً من نفسه ابطل ضمان الهريسة والخبز واللبن ورسم بكتب منشور يقرأ على كافة الناس بابطال هذه الرسوم جميعها وتعفية ذكرها . قال السبكي وقد علم ان المكوس حرام فان ضم الى اخذها الاجراف في ذلك وتشديد الامرفيه والعقوبة عليه فقد ضم حراماً الى حرام . ومع كثرة احتياج البلاد للمال زمن نور الدين وصلاح الدين للاستعانة به على

(١) كتاب الروضتين في اخبار الدولتين لشهاب الدين المقدسي .



قتال الصليبيين كانت الجباية الى الرق في الجلمة ببلاد الشام فاطلق نور الدين المكوس والضرائب واكتفى بالخراج والجزية . وكان هذان الملكان من ازهد الناس فلم يخلفا في خزائنها الا التافه وقد خلف الملك العادل ابو بكر بن ايوب اخو الملك الناصر صلاح الدين يوسف في خزائنه - وكان يجب ادخار المال ليصرفه حين الحاجة - سبعمائة الف دينار وخلف الملك الافضل ستمائة الف الف دينار عيناً ومائة وخمسين اردباً دراهم نقد مصر ومائة مسمار من ذهب وزن كل مسمار مائة مثقال في عشرة محاسب في كل محبس عشرة مسمامير وصندوقين كبيرين فيها ابو ذهب برمم الجواري والنساء عدا الثياب والطرائف والتطعان والحيل والبغال والرقيق . وهذا ما لا يمكن ان يحوزه ملك صغير الا بالضغط على الرعية ولو قليلاً لاستخراج هذه الاموال والتوقف في صرفها على مصالح الامة ومراقبتها .

ولم نعثر لدمشق عاصمة البلاد على ارتفاع لها خاصة وقد قال ابن ابي طي :<sup>(١)</sup> حدثني كريم الدولة ابن شرارة النصراني وكان مستوفي دار حلب يومئذ انه عمل ارتفاع جلسة سنة تسع وستائة في الايام الظاهرية دون البلاد الخارجة عنها والضياح والاعمال فبلغ ستة آلاف وتسعمائة الف واربعة وثمانين الفاً وخمس مائة درهم . قال وبما احطت به علماً في ايام الملك الناصر ان ارتفاعها على القاعدة في الارتفاع في آخر دولته مع حلوله بدمشق وخلوها منه كانت على ما يفصل ثم فصل الارتفاع فكان ستة واربعين صنفاً وسطور المجموع بـ ٧٠٣٠٥٠٠٠٠ درهم . وكانت مسافة ما بين مالك حلب في ايامه وهو الملك العزيز محمد بن الملك الظاهر غازي من المشرق الى المغرب مسيرة خمسة ايام ومن الجنوب الى الشمال مثل ذلك ومنها ثمانمائة ونيّف وعشرون قرية ملك لاهلها ليس للسلطان فيها الا مقاطعات يسيرة ونحو مائتي قرية ونيّف مشتركة بين الرعية والسلطان . قال ياقوت الحموي : اوقفني الوزير صاحب القاضي الاكرم جمال الدين ابو الحسن علي بن يوسف بن ابراهيم الشيباني القفطي ادام الله تعالى ايامه وختم بالضاخات اعماله وهو يومئذ وزير صاحبها ومدير دواوينها على الجريدة بذلك واسماء القرى واسماء املاكها وهي بعد تقدم برز من خمسة آلاف فارس مزاحي العاة موسع عليهم قال لي الوزير الاكرم ادام الله تعالى علوه :

(١) تاريخ ابن الشحنة ومعجم ياقوت .

لو لم يقع امراف في خواص الامراء وجماعة من اعيان المفاريد لقامت بارزاق سبعة آلاف فارس لان فيها من الطواشية المفاريد ما يزيد على ألف فارس يحصل للواحد منهم في العام من عشرة آلاف درهم الى خمسة عشر ألف درهم ويمكن أن يستخدم من خواص الامراء ألف فارس وفي أعمالها احدى وعشرون قلعة يقام بذخاؤها و ارزاق مستحفظها خارجاً عن جميع ما ذكرناه وهو جملة أخرى كثيرة ثم يرتفع بعد ذلك كله من فضلات الاقطاعات الخاصة بالسلطان من سائر الجبايات الى قلعتها عنياً وحبوباً ما يقارب في كل يوم عشرة آلاف درهم وقد ارتفع في العام الماضي وهو سنة ٦٢٥ من جهة واحدة وهي دار الزكاة التي تجبي فيها العشور من الافرنج والزكاة من المسلمين وحق البيع سبعمائة ألف درهم وهذا مع العدل الكامل والرقق الشامل بحيث لا يرى فيها متظلم ولا متهم ولا مهتم وهذا من بركة العدل وحسن النية اهـ .

ومن هذه النقول تعرف درجة الجباية والثروة في تلك العصور ولما قبض الاتراك والجراكسة على زمام الاحكام في الشام في القرون السابع والثامن والتاسع كانت المكوس كثيرة جداً وزادوها ثم وتفننوا في ضروبها حتى صعب احصاؤها وحفظها وكانت الخمر في سنة ٦٤٣ مضمنة والمكوس شديدة وابطل الملك الظاهر بيبرس سنة ٦٦٥ ضمان الحشيشة وامر باحراقها والغالب ان بعض الملوك لم يكونوا يستنكفون من اخذ الضرائب عن الخمر والمكيفات بل تعدوا ذلك في تلك الحقبة من الزمن الى اخذ الرسوم عن البغايا والمواخير فقد ابطل الظاهر برفوق في جملة ما ابطل من المظالم والمكوس في بر الشام ضماناً المغاني اي المغنين والمغنيات في الكرك والشوبك وضمن المغاني كان معروفاً في مصر فأبطل سنة ٧٧٨ زمن الاشرف قلاوون ابطله من جميع أعمال مملكته وكان عبارة عن مال كثير مقور على المغاني من رجال ونساء يؤدونه كل سنة الى الخزانة وابطل الناصر قلاوون ضمان المغاني ايضاً وهو عبارة عن اخذ مال من النساء البغايا وذلك لو خرجت اجل امرأة تقصد البغاء ونزلت اسمها عند امرأة تسمى الضامنة واقامت بما يلزمها من القدر المعين عليها لما قدر اكبر من في مصر ان يمنعها عن البغاء وعمل الفاحشة وكان يتحصل من ذلك جملة كثيرة من المال .

لا جرم ان دولة الترك والجراكسة في مصر والشام تشبه في كثير من الوجوه

دولة الترك العثمانيين التي جاءت بعدها وكانت مراسم ملوكها تصدر الحين بعد الآخر بإبطال بعض الرسوم والضرائب ولكن مع هذا نجد من الامراء من كانوا يصادرون على ملايين من الدنانير دع سائر اسباب الثروة من فاطق وصامت . والدولة التي تحفف عن رعاياها بالاقوال والافعال على خلاف ذلك هي دولة سيئة ادارتها المالية فقد كان الملك المؤيد شيخ كثير المصادرات للرعية وهو الذي قطع دابر النواب العصاة الذين اخربوا غالب البلاد الشامية وحدث في أيامه اشياء كثيرة من ابواب المظالم لما كان يخرج الى التجاريد . والخروج الى التجاريد او الحملات كان من جملة الاسباب التي تنهيا لملوك الجواكسة ليسلبوا الناس أموالهم ولا تتكلفه التجريفة اقل من نصف مليون دينار فاذا جرد السلطان في حياته عشرين تجريفة كان المصروف من ذلك في هذا السبيل عشرة ملايين لا تصل الى خزانة السلطان حتى يجبي مثلها من الرعايا المساكين .

ومن جملة ما ابطوه في ادوار مختلفة من الرسوم وهو ما نورهه مثلاً من حالة تلك الايام ما ابطه برفوق بما كان متقرواً على البردارية في كل شهر من المال وما كان يأخذ السامسة على الغلال والكيالة وعن الملح في عين تلب وعلى الدقيق بالبيرة وما كان مقوراً لتائب طوابلس عندما يتولى على كل قاض من قضاة البر والولاية بغلة او ثمنها خمسمائة درهم . وابطل المنصور قلاوون من جملة ما ابطل من المظالم وظيفة ناظر الزكاة وهو ان يؤخذ من عنده مال زكاته فان مات الرجل صاحب المال او عدم ماله يبقى ذلك القدر المقرر عليه في الدفاتر يؤخذ من اولاده او من ورثته او من اقاربه ولو بقي منهم واحد . وابطل الاشرف صلاح الدين ما كان يؤخذ على كل حمل يدخل باب الجابية بدمشق من القمح خمسة دراهم من المكس بل ابطل المكوس والضرائب عن سائر اصناف الغلة بجميع الشام وكان ذلك جملة تخرج عن الاحصاء . ونجد الى اليوم على السواري الاربع القائمة في مدخل جامع بني أمية بدمشق من الغرب اربع وثلاثين في ابطال المكوس كتبت كل وثيقة على سارية تاريخ الاولى سنة ٨٦٣ على عهد قايتباي الخزاوي كافل الممالك الشامية ابطل بها الرسم المقرر على الاسواق والطواحين وغيرها من المكوس بدمشق . والثانية كتبت سنة ٨١٥ وهي مما امر به الظاهر ابو سعيد بن جقمق بإبطال المكوس على الاقمشة المحصية وفرع الاردية وفرع القطن وغيرها والثالثة بتاريخ

سنة ٨٥٢ تقول بانه ورد مرسوم شريف من مولانا السلطان الملك الظاهر ابو سعيد جقمق بابطال بعض المكوس ومنها التمر والعفص والسكك البوري والحنا والقماش المصري . قال وهذا في صحائف الدولة العادلة والرابعة فيها ذكر القلي والخروج والقلقاس وجلود الجواميس والماعز .

وكانت العادة ان تنقش على الرخام صورة الامر الصادر من الملك في رفع مثل هذه المظالم فنقش الملك الظاهر ابو سعيد ططر رخامة والصقها على باب الجامع الاموي في هذه المدينة بابطال ما كانت لثائب الشام على المحتسب في كل سنة وكذلك ابطل في القدس ما كان يجبي لثائب القدس في كل سنة من المال ونقش ذلك على رخامة والصقها بباب الجامع الاقصى وابطل ايضاً ما كان مقرراً على أمير مكة واعيان التجار من التقدّم للامراء اذا حجوا واعيان الدولة وفي سنة ٧٤٦ كتب على باب قلعة حلب وغيرها من القلاع فقراً في الحبر ما مضمونه : مساحة الجند بما كان يؤخذ منهم لبيت المال بعد وفاة الجندي وذلك احد عشر يوماً وبعض يوم في كل سنة وهذه مساحة بمال عظيم وكتب بالمساحة بمثل ذلك على حائط قلعة طرابلس وهذا التفاوت ايام الدوران ما بين السنين الشمسية والقمرية (١) وكثيراً ما كان يصدر الامر في زمن الجراكسة بجمع الذهب اذا قل او الفضة وتسليمها الى الملك ليضرب بها سكة ونقوداً وكثر في ايامهم غش الفضة حتى كان سعر الدرهم ينزل كثيراً ويصاب الناس في الشام ومصر بخسائر فادحة وكثيراً ما كانوا يخسرون ثلث اموالهم لان بعض ملوكهم كانوا يغشون الفضة وينزلون عيار الذهب فكانت المصيبة بالفضة والذهب لعهدهم كالمصيبة بالاوراق النقدية لعهدنا كل يوم في ارتفاع وانخفاض . ولا عجب فقد كانت الدول بعدهم صلاح الدين وآله في هذه الديار تتخبط بدون قاعدة مستقرة والدول التي ينصب لها ملك وهو لم يبلغ الحولين ويتولى الممالك امره لا يصدر منها اكثر من هذا كما وقع في سلطنة الملك المظفر ابي السعادات احمد بن الملك المظفر فاركبو فرس النوبة وهو ابن سنة وثمانية اشهر وسبعة ايام وهو يزعم من البكاء ومشت قدماه الامراء حتى دخل القصر الكبير وهو في حجر المرضعة وقبلوا الارض امامه ولما دقت الكومات بهت الطفل وصار احول العين .

للكلام صلة

(١) تاريخ ابن الوردي .